

	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٧	
المطاط والبلاستيك	٤	٤	٤	
المعادن	١٢	١١	٨	
الآلات والمعدات الكهربائية	٦	٥	٦	
معدات النقل	٦	٧	٤	
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر : التقرير السنوي لبنك اسرائيل ، ١٩٦٧ ، ص ٢٢٦ .

لن يمكننا هذا الجدول من ان نستوضح تماما سياسة اختيار الاستثمارات في مختلف الفروع الصناعية ، فهو غير كاف لانه لم يتناول الا الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٤ - ١٩٦٧ وهي فترة الازمة الاقتصادية (وهذا ناتج عن عدم وجود احصاءات كافية عن توزيع الاستثمارات في القطاع الصناعي ، وعن فقدانها لفترة ما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ أي فترة التطور المهم في الاستثمارات) . يمكننا البحث في اهمية الاستثمارات في بعض الفروع الصناعية بدراسة الاولويات التي تعطيها الحكومة الاسرائيلية لهذه الفروع واهتمامها بها (انظر في ما يبعد) .

في الفترة ما بين ١٩٦٤ - ٧٠ اعطيت اهمية كبيرة الى الصناعات الاساسية وهي الفروع المعدنية ، الآلات ، آلات الكهرباء ومعدات النقل . لقد ارتفعت نسبة الاستثمار في هذه الصناعات من ١٨ بالمائة عام ١٩٦٤ الى ٢٤ بالمائة عام ١٩٦٦ والى ٣٣ بالمائة عام ١٩٦٧ . اما نسبة الاستثمارات في المناجم فقد انخفضت من ٢٢ بالمائة عام ١٩٦٤ الى ١٣ بالمائة عام ١٩٦٦ والى ١٤ بالمائة عام ١٩٦٧ .

من الذي يستثمر في القطاع الصناعي ؟ يحتل القطاع الخاص اكثر فاكثير اهمية في الاستثمارات الثابتة ، اي الآلات والمعدات ، فنسبة مشاركته عام ١٩٥٤ بلغت ٥٠ بالمائة من مجموع الاستثمارات ولكن هذه النسبة ارتفعت لتصبح ٥٩ بالمائة عام ١٩٦٦ كما يبين الجدول الرابع .

الجدول الرابع

الاستثمارات الثابتة : ١٩٥٤ - ٦٦ (بالمائة %)

١٩٦٦	١٩٦٤	١٩٦٢	١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٤	
٤١	٤٣	٤٨	٤١	٤٥	٥٠	القطاع العام
٥٩	٥٧	٥٢	٥٩	٥٥	٥٠	القطاع الخاص
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر : تطور الاقتصاد الاسرائيلي ، ص ١٠٣ .
Israel Economic Development, Past Progress and Plan for the Future, Jerusalem, March 1968.

ويبين تحقيق تم اخيرا في اسرائيل ان القطاع الخاص يملك ٩٣ بالمائة من المؤسسات الصناعية وهي تشغل ٧٦ بالمائة من اليد العاملة ، وبناء على تقرير من البنك الاسرائيلي (بنك الدولة) فان مجموعة مالية تتكون من « بنك ديسكنتو » الشركة المركزية للتجارة والصناعة ، مجموعة ولفسون وبنك ليومي » تتحكم بأكثر من ثلاثة ارباع الانتاج وأن ٦٦ بالمائة من المؤسسات الصناعية المنشأة خلال عشر السنوات الماضية يملكها القطاع الخاص (١) .

(١) اسرائيل اكونوميست ، آذار ١٩٦٧ ، ص ٦٢ .